نوافذ وطنية

في ندوة التجمع القومي بمناسبة صدور مؤشر مدركات الفساد 2021

تصنيف البحرين في مؤشر مدركات الفساد 2021 - قراءة تحليلية

سيد شرف محسن الموسوي
مستشار الجمعية البحرينية للشفافية للسياسات والعلاقات

أولاً: ما هو مؤشر مدركات الفساد؟

هو مؤشر تعده منظمة الشفافية الدولية ، أطلق المؤشر في العام 1995 وتم تعديل طريقة تصنيف الدرجات في العام 2013 ، وهو مؤشر مركب يستخدم لقياس مدركات الفساد ، ويعتمد على 13 مصدر مستقل ، يتم إعدادها بواسطة معاهد دراسات مستقلة أو جامعات ، ويتولى خبراء تعينهم الشفافية الدولية تحليل هذه المصادر ، ويتم اعتماد إضافة أي دولة على المؤشر شريطة توفر 3 من المصادر المستقلة المعتمدة على الأقل. ويقيس المؤشر بيئة الفساد في القطاع العام فقط ، وليس الفساد بحد ذاته ، ويركز على البيئة التشريعية والإجراءات والبيئة السياسية ومستويات الحوكمة والحكومة المفتوحة.

ثانيا ً: ماذا يقيس مؤشر مدركات الفساد؟

إن بيانات مصادر مؤشر مدركات الفساد تغطي الجوانب التالية ، استنادا الى الصيغة المحددة التي طُرح بها السؤال عند جمع هذه البيانات وكذلك تحليلات التقارير الواردة من المصادر المعتمدة:

1. الرشوة.
2. اختلاس المال العام.

3. انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المناصب العامة لتحقيق مكاسب شخصية دون مواجهة العواقب.
4. قدرة الحكومات على الحد من الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
5. عبئ الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها التي من شأنها زيادة فرص ظهور الفساد.
6. التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة والواسطة في الوظيفة العمومية.
7. ملاحقات قضائية وجنائية حقيقية للمسؤولين الفاسدين.
8. توفر قوانين كافية تتعلق بالتصريح بالممتلكات الخاصة والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف كبار الموظفين العموميين.
9. مدى توفر الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
10. السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
11. قدرة المجتمع المدني على النفاذ الى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.
12. الوصول الى المعلومات بحرية وسهولة ومستوى الافصاح والشفافية.

وتعاين بعض المصادر أيضا الآليات المتاحة لمنع انتشار الفساد في البلدان المعنية ، مثل:

1) قدرة الحكومة على تعزيز آليات النزاهة.
2) الملاحقة القضائية الفعلية للمسؤولين الفاسدين.
3) الإلتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و وجود قوانين كافية تضبط التصريح بالمكاسب المالية ومنع تضارب المصالح والنفاذ إلى المعلومة.
4) ترابط مستويات الفساد وأحترام حقوق الأنسان. لقد توصلت الشفافية الدولية من خلال هذا المؤشر والدراسات التي أعدتها خلال السنوات الماضية

أرتباط عالي بين مستويات الفساد في الدول واحترامها لحقوق الأنسان ، بحيث تتربع الدول التي ينخفض فيها إحترام حقوق الإنسان بالمستوى الكافي ولا تهتم للمسألة الديمقراطية ، تتبوئ هذه الدول المناصب المتأخرة على المؤشر ، لذلك سلطت الضوء على العلاقة بين المسألة الحقوقية والديمقراطية وأزدياد الفساد في الدول التي تتعرض فيها الحريات العامة وعلى الأخص حرية الرأي والتعبير لمزيد من الضغوط. ويظهر من تحليل لإخضاع السلطة للمساءلة يمثل الطريق منظمة الشفافية الدولية أن التمسك الوحيد المستدام للوصول إلى مجتمع خالِ بحقوق الإنسان محوري في مكافحة من الفساد".

الفساد ، حيث تسجل الدول التي تنتهك الحريات المدنية درجات أدنى على مؤشر مدركات الفساد.

تقول رئيسة منظمة الشفافية الدولية: ديليا فيريرا روبيو "إن حقوق الإنسان ليست مجرد شيء يستحسن أن يكون موجودا في جهود مكافحة الفساد. فالنهج يجعل جهود مكافحة الفساد تعتمد على أهواء النخبة. إن ضمان قدرة الناس على التحدث بحرية والعمل بشكل جماعي

ثالثاً : تطور مركز البحرين على مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة بين العامين 2012-2021.

السنة	الترتيب العالمي	الدرجة	التغيير في الموقع	التغيير في الدرجة
2021	**78**	**42**	**0**	**-**
2020	78	42	1-	-
2019	77	42	22+	6+
2018	99	36	4+	.
2017	103	36	33-	7-
2016	70	43	27-	8-
2015	50	51	1+	2+
2014	55	49	6-	1+
2013	57	48	4-	3-
2012	53	51		

يتضح من الجدول اعلاه إن ترتيب البيانات.
ودرجة البحرين لم تتغير خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:-

1. لم يطرأ على البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد التغيير الذي يمكن أن يؤثر على الدرجة ، كما إن التزام البحرين بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليس كما هو مأمول ، وعلى سبيل المثال ، لم يصدر قانون لإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ، ولم يصدر قانون لحماية الشهود والمبلغين ، ولم يصدر قانون حق الوصول الى المعلومات ، ولازالت البحرين بدون استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
2. هناك ملاحظات جدية من المنظمات الحقوقية الدولية على وضع حقوق الأنسان ومنها مجلس حقوق الانسان ، حيث لا زالت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأنسان لم تعتمد ولم تصدر بقانون من جلالة الملك حتى إعداد تقارير مصادر
3. لم تتخذ إجراءات فعلية مؤثرة في مجال مكافحة الفساد وحتى في مجال الوقاية والتوعية والثقافة الجماهيرية العامة ولا تحضى مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في هذا المجال ، للدعم اللازم للعمل على نشر الثقافة التوعوية ، كما انها لا تستشار في برامج الوقاية أو غيرها.
4. بالعودة الى المصادر الستة التي اعتمدها معدي الدراسات والإستبيانات عن البحرين ، يتضح أن الدرجات التي حصلت عليها البحرين باستثناء المنتدى الاقتصادي العالمي ، لم تتجاوز نسبة النجاح ٪50 وهذه المصادر تتولى تقييم تفاصيل التفاصيل المتعلقة بالتقييم.

رابع : مصادر تقييم البحرين 2021.

1. مؤشر التحول الصادر عن منظمة برتلسمان Stiftung Bertelsmann .
لقد حصلت البحرين على (33) درجة ، نوع التقييم: استطلاع نوعي لآراء الخبراء

مزودي البيانات ويعمل هذا المصدر على تحسين التعليم وتعزيز النظام الاقتصادي ليصبح أكثر عدالة وفاعلية و على إرساء نظام وقائي للرعاية الصحية ، وتفعيل المجتمع المدني وتعزيز الوعي على الصعيد المحلي والدولي.

2. تصنيف المخاطر للبلدان ، الصادر عن وحدة التحريات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست (Economist) لعام 2021 وحصلت البحرين على (37) درجة ، يعتمد هذا المصدر على المؤشرات النوعية والكمية. ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة للبلدان سواء المخاطر الاقتصادية أو السياسية ويقوم بتحليل معمق للمخاطر المالية ، ويصدر بياناته عن أكثر من 140 منها البحرين.

3. تصنيف المخاطر للبلدان الصادر عن منظمة غلوبال إنسايت (Insight Global) للعام 2020 وحصلت البحرين على (35) درجة ويقدم هذا المصدر تحليلاً مبنيا على ستة عوامل للمخاطر في أكثر من 200 بلد / إقليم. والعوامل الستة هي: 1) السياسية و 2) الاقتصادية 3) القانونية 4) الضرائب 5) المخاطر الأمنية. وتستمد درجة مؤشر مدركات الفساد المتعلقة بمخاطر الفساد من مؤشرات المخاطر والأوضاع الاقتصادية لشركة غلوبال إنسايت. و يتولى أكثر من 100 خبير من داخل الشركة إجراء هذه التقييمات ، مستندين في ذلك على آ راء خبراء ومتخصصين وأطراف أخرى من خارج الشركة ومن داخل البلد التي تخضع للتقييم.

4. الدليل العالمي لمخاطر البلدان الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية للعام 2021 ويعمل على تقييم المخاطر السياسية وحصلت البحرين على (45) ،تصدر المجموعة تقييم شهري ل 140 بلد التي تحظى هذه البلدان بأهمية لدى الشركات الدولية. ويرصد الدليل درجات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية. وتشكل درجات الدليل أساس

لنظام للإنذار المبكر للفرص الاستثمارية والمخاطر حسب كل بلد. ويقيس أكثر انواع الفساد شيوع التي يتعرض له رجال الأعمال بشكل مباشر مثل الرشاوي المرتبطة برخص الاستيراد والتصدير أو التقييم الضريبي أو الحماية الأمنية أو الوصول الى الفرص الاستثمارية المتوقعة.

5. مشروع أنماط الديمقراطية 2021

الرمز VDEM سنة الإصدار: 2021 وقد حصلت البحرين على (29) درجة. نوع التقييم: استطلاع اراء الخبراء مصدر البيانات: جامعة Gothenburg ومعهد Dem-V وجامعة Dame Notre. مشروع أنماط الديمقراطية هو نهج جديد يرمي إلى وضع مفهوم واضح للديمقراطية و إلى قياسه ، ويقدم هذا المشروع مجموعة بيانات مصنفة ومتعددة الأبعاد تعكس تعقيد مفهوم الديمقراطية بصفته منظومة حكم لا تقتصر على مجرد وجود الانتخابات. ويميز مشروع Dem-V بين سبعة مبادئ سامية للديمقراطية في مختلف المجالات والمستويات في المشهد السياسي مثل: 1) المبادئ الانتخابية ، 2) الليبرالية ، 3) التشاركية ، 4) التداولية 5) تكريس للمساواة 6) الألغلبية 7) التوافق ، ويجمع بيانات لقياس تلك المبادئ. ويمثل هذا المشروع التعاون بين أكثر من 3،000 خبير في سائر أنحاء العالم. من الأسئلة التي يحاول أن يجيب عليها الدليل ، ما مدى انتشار الفساد السياسي؟ ويميز بين الفساد في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفي المجال التنفيذي ، يميز المقياس أيضا بين الفساد المتعلق في معظم الأحيان بالرشوة والفساد الناجم عن الاختلاس. وفي النهاية ، يميز بين الفساد في أعلى هرم السلطة التنفيذية) على مستوى الحكام / الحكومات وفي القطاع العام بصفة عامة ويقيس مستويات الرشوة والسرقة والفساد الهادف إلى التأثير على وضع القوانين وذلك الذي يؤثر على تنفيذها وتقيس معايير الدليل

مختلف أنواع الفساد في القطاع العام ، السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية ، السلطة القضائية ، ويتسائل الدليل هل يمكن الحصول على الوثائق الرسمية مثل الدستور والمحاضر الحكومية؟ وبالنسبة لبقية المعلومات فهي تقييمات ذاتية حول مواضيع مثل الديمقراطية وممارسات الحكم والامتثال للقواعد القانونية.

6. استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020 الرمز: WEF سنة الإصدار: 2020 وقد حصلت البحرين على (74) درجة ، وتعتبر هذه أفضل درجة تحصل عليها البحرين في المصادر الستة التي أعتمدتها الشفافية الدولية. نوع التقييم: استطلاع آراء المسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال مصدر البيانات: المنتدى الا قتصادي العالمي. هو منظمة دولية مستقلة بحيث يشمل التقييم الرد على بعض الأسئلة من قبل التنفيذيين الذين يتم اختيارهم ومن هذه الأسئلة: الى أي مدى تنتشر ممارسة الشركات في دفع رشى أو مبالغ إضافية غير موثقة مرتبطة بما يلي أ) الاستيراد والتصدير ، ب) المرافق العامة. ج) دفع الضرائب السنوية. د) منح العقود والتراخيص العمومية. هـ) السعي للحصول على أحكام قضائية مفضلة. وتعمل شبكة المنتدى للتنافسية والقياس المرجعي بشكل وثيق مع أكثر من 160 معهدا وشريكا وفقا لقدرتها على الوصول إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في الاستطلاع في بلدانها / أقاليمها. ويتم اختيارها للأعمال التجارية ولفهمها لبيئة الأعمال الوطنية والتزامها بأبحاث حول التنافسية

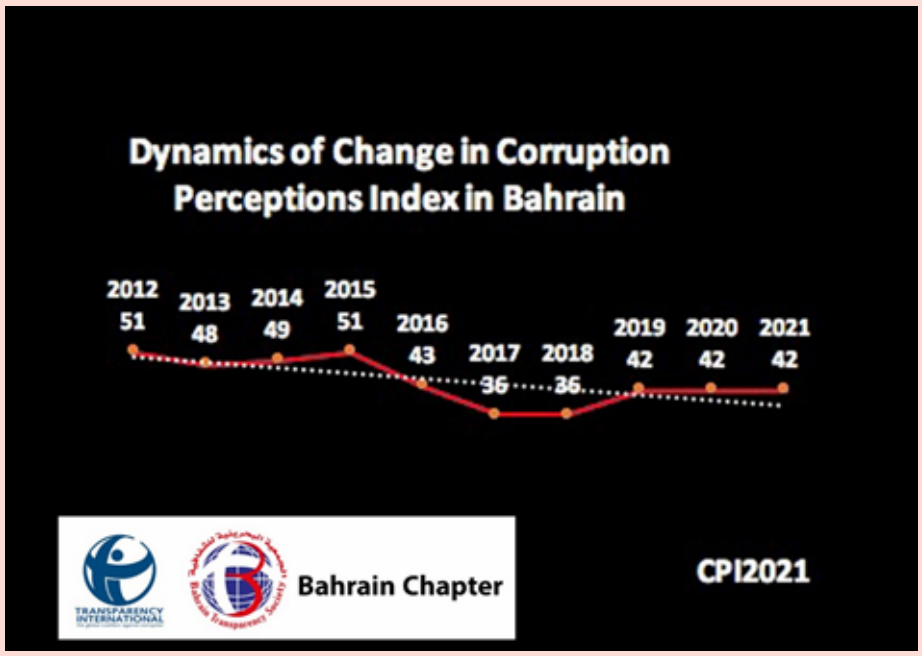

خامساً: ولتحسين درجة وترتيب البحرين من أجل استقطاب الاستثمارات الاجنبية لتحسين الوضع الاقتصادي.

1) لابد أن تكون هناك أولوية على المستوى السياسي لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ واجراءات المسائلة والحوكمة والشفافية.

2) إن تقارير ديوان الرقابة المالية مليئة بالملاحظات التي يمكن ان تساهم في الحد من الهدر في مالية الدولة لذلك فإن الإلتزام بتنفيذ توصيات الديوان سيكون له أنعكاس ايجابيا أيضاً على تحسين الخدمات وفاعلية الاستفاذة من مصادر المالية للدولة واستغلالها أحسن استغلال.

3) موضوع حقوق الانسان أصبح من المواضيع التي تؤثر بشكل مباشر على انتشار الفساد كما ذكر سابقة . حقوق الإنسان جزء منها حرية الرأي والتعبير ، حرية الصحافة وعلى الأخص الصحافة الاستقصائية ، التي يمكن أن تكشف للمسئولين التفيذيين الكثير من الوقائع الغائبة عنهم.

4) لابد من إشراك المجتمع المدني ، وعلى الأخص الجمعيات المهنية المتخصصة في هذا المجال ، و إعتماد مبدأ التشاركية في جهود مكافحة الفساد ويشمل ذلك قطاع الاعمال والنقابات العمالية أيضـ .

5) تنفيذ ما ورد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعمل على تطوير البيئة التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد.

سادساً : ترتيب مواقع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2020 مقارنة بالعام 2021.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2020	ترتيب 2021	الدرجة 2020	الدرجة 2021	التغير في الترتيب
1	الإمارات العربية المتحدة	8	21	24	71	69	-3
2	دولة قطر	7	30	31	63	63	-1
3	المملكة العربية السعودية	7	52	52	53	53	-
4	سلطنة عُمان	6	49	56	54	52	-7
5	المملكة الأردنية الهاشمية	8	60	58	49	49	+2
6	الجمهورية التونسية	7	69	70	44	44	-1
7	دولة الكويت	6	78	73	42	43	+5
8	مملكة البحرين	6	78	78	42	42	-
9	المملكة المغربية	6	86	87	40	39	-1
10	الجمهورية الجزائرية	7	104	117	36	33	-13
11	جمهورية مصر العربية	7	117	117	33	33	
12	جيبوتي	5	142	128	27	30	+14
13	موريتانيا	7	134	140	29	28	-6
14	الجمهورية اللبنانية	7	149	154	25	24	-5
15	جمهورية العراق	5	160	157	21	23	+3
16	جزر القمر	9	160	164	21	20	-4
17	جمهورية السودان	8	174	164	16	20	+10
18	ليبيا	5	173	172	17	17	+1
19	الجمهورية العربية اليمنية	7	176	174	15	16	+2
20	الجمهورية السورية	5	178	178	14	13	-
21	جمهورية الصومال	6	179	178	12	13	+1

يتضح من الجدول أعلاه إن دول منضومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتبوأ المراتب الأولى على المستوى العربي وبعظها في مراكز متقدمة على المستوى العالمي ، ومع كل ذلك لا تعتبر الجهود في مكافحة الفساد كافية ، إذ ترى الشفافية الدولية إن تقدم دولة الأمارات العربية المتحدة المركز الأول عربيا وال 24 عامليا يعود بشكل كبير للأستخدام المتقدم للتكنلوجيا وعلى الأخص تبسيط الإجراءات والحد من البيروقراطية ، وهذا بالتأكيد يقلل من فرص الفساد في القطاع الحكومي.

ولكن في مجال القطاع الخاص فتحتاج هذه الدول لمزيد من الإجراءات والقوانين التي تحد من الفساد في قطاع الأعمال. وترى الشفافية الدولية بعد ما يقارب من عقد من إحتجاجات الربيع العربي الذي اجتاح المنطقة ، لايزال الفساد السياسي يعيق مكافحة الفساد والتقدم نحو الديمقراطية. وتقّيم الشفافية الدولية ، الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأنه ممنهج ، و يضرب جذور عميقة سواء في المؤسسات أو في الحياة اليومية. وأهمها الفساد السياسي رفيع المستوى إلى الواسطة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، ثمة مجموعة من القضايا التي تتوجب معالجتها لتمكين المواطنين وتحريرهم من الفساد. يجب أن تبدأ الحكومات بترسيخ مبادئ ديمقراطية متينة تسمح بالمساءلة من خلال الالتزام بالإصلاحات وحماية الفضاء المدني وبناء مؤسسات قوية ومستقلة ، وإحترام الفصل بين السلطات. كما يجب عليها أيضـ حماية وسائل الإعلام والمبلغين عن الفساد ، بحيث تتمكن جميع أجزاء المجتمع من الانضمام بشكل جماعي إلى جهود مكافحة الفساد.

لقد كان معدل مجموع الدول العربية (كأقليم) 34/100 ويعتبر هذا ثاني أسوأ معدل على مستوى الأقاليم في العالم ، حيث يأتي بعدها دول الجنوب الأفريقي التي كان معدلها 33/100.

وما تجدر الاشارة اليه بهذه المناسبة أهمية الجهود التي تبذلها الدول وعلى الأخص دولنا العربية للحد من الفساد ومكافحته هو الأهتمام بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أغلبية الدول العربية ولكنها لا تخضع لتنفيذ حقيقي يساعد على الحد من الفساد وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الأممية الوحيدة في هذا المجال ، ومن ذلك تسخر الاتفاقية بنود التعاون الدولي لأكتساب الخبرات في مجال مكافحة الفساد ، ويعتبر تقديم

كل دولة لتقريرها كل 4 سنوات حول ألتزامها بتنفيذ الفصول المتفق عليها من الاتفاقية مع المكتب المعني بالمخدرات ومكافحة الجريمة أمر مهما لتقييم جهود الدول في مكافحة الفساد ، ويعد المؤتمر الأخير للدول الأعضاء الذي عقد في شرم الشيخ في جمهورية مصر ، بالرغم من ظروف جائحة الكورونا ، مؤشر على اهتمام العالم بمكافحة الفساد. وبهذه المناسبة لابد من الاشارة لما ورد نهاية كلمة الدكتورة غادة وآلي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات (UNOD). أن يكون موضوع مكافحة الفساد على أجندة القيادات السياسية في الدول الأطراف بشكل مستمر وأن تتخذ اجراءات عملية من أجل مكافحته. وختمت غالي رسالتها ب " دعونا نفي بوعودنا للناس والشباب ، ولا نخذل أحدًا ، ولا نترك أحد وراء الركب ".

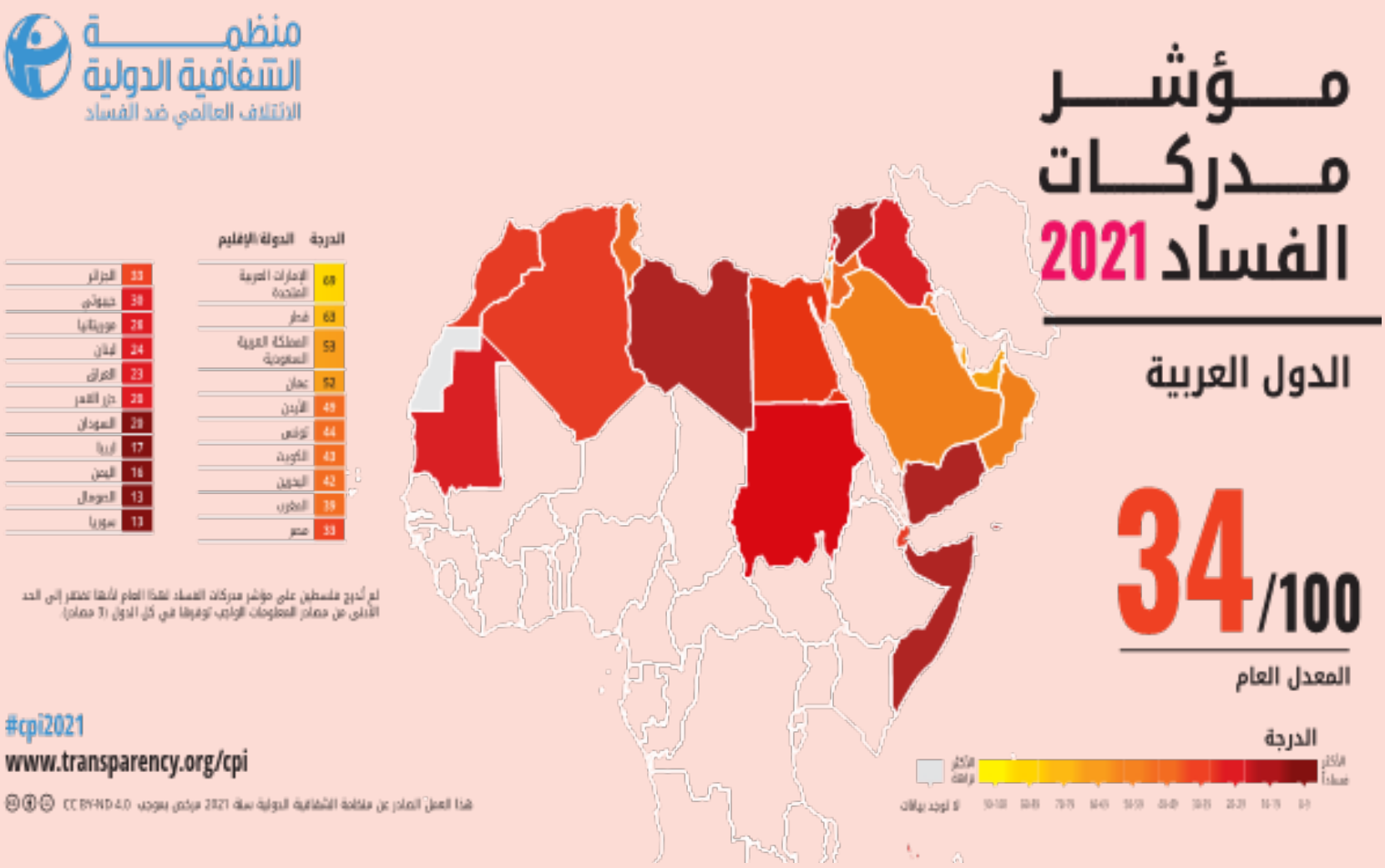

أفضل عشر دول:

وأ 12 دولة في العالم:

معدل الأقاليم في العالم: